إعداد وتنفيذ ميزانية البرامج في الجزائر خلال سنة 2023، وزارة السكن نموذجا

Preparation and implementation the program budget in Algeria during 2023, Ministry of habitat as a model

ط.د بوزكرية عبدالكريم*

مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،
جامعة البليدة 02، الجزائر
a.bouzekria.etu@univ-blida2.dz

أ.د. يخلف عبد الرزاق

مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،
جامعة البليدة 02، الجزائر
ikrelef75@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2024/03/25 تاريخ القبول: 2024/05/11 تاريخ النشر: 2024/06/19

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض كيفية إعداد وتنفيذ موازنة البرامج بالجزائر في ظل القانون العضوي الجديد رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، من خلال ذكر أهم التغيرات و المستجدات التي مست الميزانية العامة للدولة ،باعتبار أن تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء يتطلب تغيير الأسلوب المتبع لتبويب النفقات كما هو في الموازنة التقليدية بشكل يتوافق مع الموازنة الجديدة، وكذا عرض أهم التحديات والصعوبات التي واجهت عملية الانتقال من أسلوب موازنة البنود إلى أسوب البرامج والاداء في إعداد الموازنة العامة في الجزائر من خلال الانتقال من منطق الوسائل إلى ثقافة النتائج في تسيير الإنفاق العام إضافة إلى ضرورة تبني ميزانية متعددة السنوات، هذا و قد تم اخذ قطاع السكن بالجزائر كعينة عن هذا الانتقال الميزانياتي من خلال متابعة مدى التقدم المحرز في إعداد و تنفيذ ميزانية البرامج .

الكلمات المفتاحية: اصلاح ميزانياتي؛ شفافية؛ قانون عضوي 18-15؛ مساءلة؛ موازنة برامج.

Abstract :

This research paper explores the implementation of program budgeting in Algeria under Organic Law No. 18-15, focusing on changes in the general budget and the transition from traditional methods to align with the new approach. It addresses challenges in adopting program-based budgeting and emphasizes the importance of multi-year budgeting. The housing sector in Algeria is examined as a case study to monitor progress in program budget implementation.

Key Words: budget reform; transparency; Organic Law 18-15; accountability; program budgeting.

JEL Classification : H61 ; R31.

* مرسل المقال: بوزكرية عبدالكريم (*a.bouzekria.etu@univ-blida2.dz*)

المقدمة:

إن موازنة الأداء و البرامج هي عبارة عن أسلوب متطور في إدارة المالية العامة، ذلك بأنها تنقل التركيز من التسيير بالوسائل الى التسيير بالنتائج و الأهداف، هذا و قد كثر اعتماد هذا الأسلوب من الموازنة حول العالم نظرا الى توسع دور الدولة ووظائفها، و كدى الحاجة الى مراقبة فعالة على المال العام ،حيث تسمح هذه الموازنة بمساهمة أوسع للمجتمع في تحديد السياسات العامة، و صوغ الميزانيات بحسب أولويات واضحة ،كما تكمن اهميتها أيضا في المساءلة على الأداء من خلال استخدام مؤشرات قياس واضحة تعزز المساءلة و الشفافية في إدارة المال العام.

والجزائر على غرار هذه الدول، فقد اعتمدت هذا النوع من الموازنة، من خلال اعتماد مقاربة جديدة في اعداد الميزانية استحدثها بموجب القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، والذي دخل حيز التطبيق بحلول سنة 2023 من خلال إعداد أول ميزانية برامج وأهداف في الجزائر.

وسنحاول من خلال هذا البحث تحقيق بعض الاهداف، أهمها التطرق الى أبرز ما جاء به القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، من خلال تسليط الضوء على فلسفة التسيير الجديدة التي بها هذا القانون، من خلال التطرق الى كيفية اعداد وتنفيذ ميزانية البرامج والتي تعتبر الأساس الذي ستبنى عليه ميزانية الدولة فصاعدا، ومدى تماشي أحكام هذا القانون مع قواعد المساءلة والفعالية والشفافية في تسيير المال العام وذلك بإدراج مؤشرات تسمح بتقييم وتقويم النشاط العمومي، وبناء مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف تم إعداد وتنفيذ ميزانية البرامج في الجزائر وفق القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية في سنة 2023؟

ولمعالجة مختلف جوانب الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

-فيما تكمن فلسفة التسيير التي جاء بها القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية فيما يخص إعداد وتنفيذ ميزانية البرامج بالجزائر؟

-ماهي الصعوبات والعراقيل وكذا التحديات التي تواجه تطبيق ميزانية البرامج على أرض الواقع؟

فرضيات الدراسة:

-تعتبر فلسفة التسيير الجديدة التي جاء بها القانون العضوي 18-15 في الجزائر في اعداد وتنفيذ ميزانية البرامج خطوة مهمة نحو تحقيق الكفاءة والفعالية في تسيير المال العام.

-هناك صعوبات وعراقيل ستواجه تطبيق نظام الموازنة على اساس البرامج والاداء.

أهداف الدراسة:

-التعرف أكثر على فلسفة التسيير التي جاء بها القانون 18-15 فيما يخص اعداد وتنفيذ الميزانية المبنية على البرامج والنتائج.

-محاولة معرفة التقدم المحقق في مجال تطبيق ميزانية البرامج في الجزائر والوقوف على الصعوبات والعراقيل التي تواجهه.

منهج الدراسة: من خلال طبيعة الموضوع قمنا باستعمال منهجين أساسين في هذا البحث:

-المنهج الوصفي: فيما يتعلق بالمفاهيم العامة المتلقة بفلسفة التسيير الجديدة التي جاءت فيما يخص اعداد وتنفيذ ميزانية البرامج.

-المنهج التحليلي: وذلك بتحليل مختلف مكونات نظام موازنة البرامج والاداء الجديد في الجزائر في ظل القانون العضوي 18-15، وبيان النقائص التي تخللت تطبيق هذا النظام الميزانياتي الجديد. ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا ان نقسم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور:

1. إعداد ميزانية الدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي رقم 18-15.
2. تنفيذ ميزانية الدولة في إطار القانون العضوي رقم 18-15.
3. دراسة ميدانية لإعداد وتنفيذ ميزانية البرامج في قطاع السكن بالجزائر لسنة 2023.

I. إعداد ميزانية البرامج بالجزائر في إطار القانون العضوي رقم 18-15:

جاء القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية بطريقة جديدة للتسيير في إعداد الميزانية وفقا لبرامج تقوم على منطق النتائج والأهداف، (فايزة، سبتمبر2020، صفحة 131) وكدا من اجل تسيير ميزانياتي يعتمد على النتائج ومنظور متعدد السنوات، وفيما يلي مراحل إعداد الميزانية العامة وفقا للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية: (التوجيهية، 2023)

1. الاعمال الأولية لوزارة المالية (المديرية العامة للميزانية):

حيث تتم على مستوى وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للميزانية من خلال مناقشة العرض التقييمي داخل مجلس الوزراء بالإضافة الى اعداد الاطر التالية:

1.1. إعداد الإطار الميزانياتي على المدى المتوسط CBMT: يتم اعداده خلال السنتين 02 التي تسبقان سنة اعداد الميزانية (ن-2)، وهو عبارة عن وسيلة برمجة على مدى متوسط تكون متحركة من سنة على أخرى، ويشمل 03 ثلاث سنوات على مستوى التقديرات، ويحتوي على توقعات النفقات وفقا لطبيعتها ومآلها، ويتم اعداده في نفس الفترة مع الميزانية وهو ذو صبغة متحركة من سنة الى أخرى (عيشور، 2022، صفحة 102)، هذا ويتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى CBMT كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. ويحدد، للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء، ويمكن مراجعة التأطير الميزانياتي المتوسط المدى خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة، كما يندرج مشروع ميزانية الدولة للسنة ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدىCBMT و يجب ان يكون منسجما مع التقرير المتضمن تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية". (18-15، 2018، صفحة م 72) . ويتم تنفيذه من خلال إطار النفقات متوسط المدى CDMT ومخطط الالتزام بالنفقات PED. (isgp، 2022). هذا وتكمن أهداف التأطير الميزانياتي المتوسط المدى على النحو الآتي: (20-335، 2020، صفحة مادة 04)

-تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي وتحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الاستراتيجية للحكومة

-تعزير التقدير الميزانياتي وترشيد النفقات العمومية التغطية المالية الدائمة وتقييم احتمالات الميزانياتية.

نفهم مما سبق أن التصرف في إطار متعدد السنوات يسمح ببرمجة أفضل ومرونة أكبر في توزيع الموارد، كما تكمن أهميته في تحقيق الكفاءة الاستدامة.

2.1. إعداد إطار النفقات على المدى المتوسط CDMT: يتم اعداده خلال السنتين 02 التي تسبقان سنة اعداد الميزانية، في أجل أقصاه نهاية مارس من السنة التي تسبق تنفيذ الميزانية (ن-1)، وهو عبارة عن أداة برمجة يحدد بالنسبة لكل محفظة وزارية برمجة متعددة السنوات للنفقات على مدى ثلاث سنوات، تتم مراجعة هذا الإطار سنويا عند تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية (20-335، 2020، صفحة م 08) ويعد من طرف وزارة المالية، يسجل اعداد إطار النفقات المتوسط المدى ضمن التوجهات الميزانياتية الكبرى، لاسما الحفاظ على التوازن المالي (Glossaire propre à la LOLF، 2021، الصفحات 06,07)، كما تندرج الاقتراحات المقدمة من الوزارات ومسؤولي المؤسسات العمومية المكلفين بتسيير محافظ البرامج ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وفي حدود التسبيقات المحددة في توزيع النفقات حسب محفظة البرامج على مستوى المذكرة التوجيهية. (20-335، 2020، صفحة م 09)

2. تبليغ المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية

يتم اعداد المذكرة التوجيهية على مستوى المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية خلال الثلاثي الاول للسنة التي تسبق الميزانية(سنة-1) ويتم تبليغها الى مختلف القطاعات الوزارية والدوائر والمؤسسات العمومية قبل نهاية شهر مارس من السنة (ن-1)، وهذه المذكرة تتعلق بإدماج التوزيع التقديري لسقف النفقات حسب كل حافظة برامج للمشروع التمهيدي لميزانية الدولة للسنة المعنية (بعنوان إطار النفقات على المدى المتوسط CDMT). (التوجيهية، 2023، صفحة الملحق)

حيث تقدم هذه المذكرة العناصر الأساسية التي ينبغي أن توجه تحضير مشروع الميزانية للسنة المعنية (2023) وتسطر بذلك اهم التوجيهات الضرورية لإعداد الاقتراحات الميزانياتية للفترة 2023-2025. (التوجيهية، 2023، صفحة 01)

3. تحضير طلبات الميزانية والتقرير حول الأوليات والتخطيط RPP

على ضوء التوجيهات الواردة في المذكرة التوجيهية، يقم رؤساء محافظ البرامج بالتنسيق مع رؤساء الأنشطة والأنشطة الفرعية على مستوى كل القطاعات الوزارية والهيئات العمومية، بإعداد مشاريع ميزانياتهم المتعددة السنوات (2023-2024-2025) وإرسالها الى مصالح وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية)، على اقصى تقدير بتاريخ 21 ماي 2022 (السنة ن-1)، كآخر اجل لاقتراحات تدابير قانون المالية وميزانيات البرامج. (التوجيهية، 2023، صفحة 19)

هذا ويجب ان ترفق مشاريع الميزانية هذه بمذكرة عرض للقطاع، والتقرير حول الأوليات والتخطيط RPP وكذا مجموع الملحقات والجداول المرفقة.

هذا يعتبر تقرير الأولويات والتخطيط من الوثائق المرفقة بمشروع المالية (18-15، 2018، صفحة م 75)، وهو "تقرير يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية مكلف بتسيير محفظة البرامج الموزعة حسب الإدارة المركزية، حسب المصالح غير الممركزة، حسب الهيئات العمومية تحت الوصاية والهيئات الإقليمية، عندما تكلف هذه تنفيذ كل برنامج او جزء منه" (18-15، 2018، صفحة م 75)، ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج لاسيما التوزيع بحسب العناوين للنفقات، والأهداف المحددة والنتائج المنتظرة وكذا تقييمها، مع الإشارة لاسيما الى قائمة المشاريع الكبرى. (عيشور، 2022، صفحة 111).

4. مناقشات ميزانية البرامج

على ضوء مشاريع الاقتراحات الميزانياتية المرسلة الى وزارة المالية من طرف القطاعات الوزارية والهيئات العمومية، وفور استلام هذه المشاريع، تقوم وزارة المالية بتنظيم المناقشات الميزانياتية ابتداء من 28 ماي 2022، وفقا لرزنامة زمنية تعدها المديرية العامة للميزانية (التوجيهية، 2023، صفحة 19)، ويتم تنظيم هذه الجلسات مع ممثلي الوزارات وخاصة أعضاء لجان مرفقين بالمراقب الميزانياتي.

5. دراسة المشروع الأولي للميزانية

يقوم الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة الوزير الأول، بتحضير مشاريع قوانين المالية وميزانية الدولة والتي يتم عرضها على مجلس الوزراء (18-15، 2018، صفحة م 69)، وتكون هذه المرحلة خلال شهر سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية (isgp، 2022).

تقدم قوانين المالية إيرادات ونفقات الدولة بصورة واضحة، ويقيم هذا الوضوح من خلال المعطيات والمعلومات المتوفرة والتقديرات الناتجة عنها. (18-15، 2018، صفحة م 69)

6. إيداع مشروع قانون المالية والتصويت عليه

يودع مشروع الميزانية وقانون المالية للسنة المعنية لدى المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 07 أكتوبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية ن-1 كحد أقصى، ويتم التصويت على قانون المالية (75 يوم بعد الإيداع)، أي يوم 20 ديسمبر كحد أقصى (isgp، 2022).

7. التوقيع على قانون المالية

تعتبر هذه المرحلة الأخيرة من مراحل تحضير واعداد الميزانية، حيث يوقع رئيس الجمهورية على قانون المالية للسنة المعنية (السنة ن).

إذن ومما سبق نجد ان أسلوب إعداد ميزانية الدولة قد تغير شكلا ومضمونا، حيث أدرج خطوات ووثاق جديدة لم تكن مألوفة من قبل على غرار -الإطار الميزانياتي على المدى المتوسط CBMT وإطار النفقات على المدى المتوسط CDMT، كما أضاف اشكال جديدة من التقارير على غرار التقرير حول الأوليات والتخطيط RPP.

II. تنفيذ ميزانية الدولة في إطار القانون العضوي المتعلق بقانون المالية

يشرع في تنفيذ قانون المالية بعد التصويت على قانون المالية وفور إمضائه من طرف رئيس الجمهورية، ينشر في الجريدة الرسمية، حيث يشرع في تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السنة المدنية، ويتم تنفيذ الميزانية على عدة مراحل حسب القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية وهذه المراحل كالتالي: (منشور8162، 2022، صفحة 05)

1. إصدار مراسيم التوزيع:

تتم المباشرة في التوزيع المفصل للاعتمادات المصوت عليها بموجب مرسوم بمجرد صدور قانون المالية، بحيث يعتبر البرنامج هو وحدة تنفيذ الاعتمادات المالية، (18-15، 2018، صفحة م 79) ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة.

2. إعداد وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات الميزانياتية من قبل مسؤولي البرامج ومسؤولي الأنشطة:DPIC

بعد صدور مراسيم التوزيع، يتم اعداد وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات المالية حسب البرامج بالفصل بين كل برنامج وكل حساب خاص للخزينة (18-15، 2018، صفحة م 44)، وتتم هذه البرمجة على كل مستوى عملياتي، في ظل احترام التخصيص حسب البرنامج الفرعي والأبواب، ومن اجل السماح بتنفيذ ميزانية البرامج تعتبر البرمجة الميزانياتية مرحلة ضرورية، هذا وتبين وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ما يلي:

-توزيع الاعتمادات المنصوص عليها في مراسيم التوزيع

-المبلغ التقديري للاعتمادات المالية الأخرى التي يبرمج فتحها خلال السنة.

-توزيع الاعتمادات بما فيها الاعتمادات المبرمج فتحها خلال السنة بين البرامج الفرعية والابواب.

هذا ويتم تنفيذ هذه البرمجة وفقا للجدول الزمني للبرمجة التالي:

الجدول 01:" الجدول الزمني للبرمجة البرمجة الأولية للاعتمادات الميزانياتية "

الاجراء	الفترة
تحضير برمجة الاعتمادات والبرنامج المزود باعتمادات موجهة لتغطية نفقات المستخدمين، مناصب الشغل (إعداد مشاريع الوثائق المتعلقة ببرمجة الاعتمادات ومناصب الشغل).	من 15 أكتوبر إلى 15 ديسمبر من السنة ن-1
تعديلات وإتمام برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل	خلال الفترة التكميلية حتى 31 جانفي من السنة ن+1
إمكانية تعديل ومراجعة برمجة الاعتمادات ومناصب الشغل	من جانفي إلى ديسمبر من السنة ن

المصدر: منشور رقم 8162 ،2022، ص 03

1.2. على مستوى البرنامج: يتم اعداد هذه الوثيقة التي تهدف الى توزيع اعتمادات البرنامج حسب محفظة البرامج، وترفق هذه الوثيقة ببرمجة تتعلق خصوصا بمناصب الشغل.

2.2. على مستوى النشاط: في هذه الحالة يتم اعداد سنويا لكل نشاط وثيقة برمجة للنشاط خاصة به، والغرض منها هو التوفيق بين نشاط المصاح والاعتمادات المتوفرة. (منشور8162، 2022، صفحة 04 و 06)

3. المصادقة على وثائق البرمجة:

في هذه المرحلة يتم المصادقة عل وثائق البرمجة الميزانياتية وهذا حسب الحالة من قبل مسؤول الوظيفة المالية أو المسؤول عن البرنامج، او المسؤول عن النشاط.

4. تقديم وثائق البرمجة الى المراقب الميزانياتي:

بمجرد المصادقة عليها من قبل الأشخاص المؤهلين، تقدم وثيقة البرمجة الميزانياتية الى المراقب الميزانياتي من أجل الحصول على تأشيرته (منشور9658، 2022، صفحة 02)، هذا وتجدر الإشارة أن وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات وتحييناتها تخضع للمراقب الميزانياتي المؤهل (منشور8162، 2022، صفحة 07)

1.4. المصادقة على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل: والجدول التالي يبين هذه المرحلة:

الجدول 02: "الجدول الزمني للمصادقة على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل "

	المهام	الفترة
مسؤول الوظيفة المالية	يرسل الى المراقب الميزانياتي وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات	من 12/01 للسنة (ن-1) الى غاية 12/25 (السنة ن-1)
المراقب الميزانياتي	يتفحص وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ويؤشر عليها	في الخمسة (05) أيام التي تلي مراسيم التوزيع

المصدر: منشور رقم 8162 ،2022، ص 04

تسمح هذه التأشيرة لمسؤولي البرامج بوضع الاعتمادات تحت تصرف مسؤولي الأنشطة. (منشور رقم 9658 ،2022، ص 03)

2.4. المصادقة على مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل: وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول 03: " الجدول الزمني للمصادقة على مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل "

	المهام	الفترة
مسؤول الوظيفة المالية	يرسل مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل الى المراقب الميزانياتي المختص	في اليومين الموالين لتاريخ التأشير على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات.
المراقب الميزانياتي	يتأكد من مطابقة مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات مع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات	في اليومين الموالين لتاريخ اسلامه

المصدر: منشور رقم 8162 ،2022، ص 04

يجب ان يرسل مسؤول الوظيفة المالية نسخة من هذا المستخرج الى مسؤولي الأنشطة.

3.4. المصادقة على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات على مستوى النشاط: يؤشر المراقب الميزانياتي على هذه الوثيقة في اجل اقصاه 05 أيام.

5. التعديل خلال السنة:

قد تطرأ على وثيقة البرمجة تحيينات وتعديلات خلال السنة، وعلى كل حال فان وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات تؤدي الى تقارير دورية للتنفيذ، ولهذا السبب على وجه الخصوص تتضمن هذه الوثيقة فترة زمنية للتنفيذ، هذه التقارير يقوم بإعدادها مسؤول الوظيفة المالية مع المراقب الميزانياتي المؤهل وتقديمها لمسؤول المحفظة البرامج لاستخدامه في اعداد التقرير الوزاري للمردودية. (منشور8162، 2022، صفحة 07)

وخلاصة لهذا الفصل نجد ان عملية تنفيذ ميزانية البرامج وفقا للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، يمر بمرحلة واحدة وهي وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات، حيث تتم خلال هذه المرحلة عدة عمليات بما فيها برمجة وتوزيع الاعتمادات المالية، اجراء مختلف التنقلات والتحويلات وحركات الاعتمادات.

III. اعداد وتنفيذ ميزانية البرامج على مستوى الوزارة

قبل ان نتطرق الى تطبيق ميزانية البرامج في وزارة السكن، ارتأينا ان نعرج على اعطاء نبذه مختصره عن وضعيه السكن في الجزائر من حيث العرض والطلب ومختلف البرامج التي باشرت الدولة في تطبيقها للحد من ازمه السكن منذ الاستقلال.

1. وضعية السكن في الجزائر من حيث العرض والطلب:

إذ يعتبر قطاع السكن ملف حساس ومعقد، حيث أصبح اليوم مشكلة من أخطر المشكلات التي تواجهها الجزائر (وسام، 2002، صفحة 18)، وذلك راجع لمكانته الكبيرة والمحورية باعتباره معيار الاستقرار وتطور الدول لذا توليه معظم دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية اهتماما بالغا، كيف لا وهو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية للسير الحسن لجميع القطاعات بمختلف أنواعها، بطرق مباشرة وحتى غير مباشرة كالصناعة والزارعة والسياحة والنقل والخدمات كلها مرتبطة بمسألة السكن. (مكيداش، نوفمبر 2022)

هذا وتبذل الحكومة الجزائرية مجهودات معتبرة لتوفير أكبر عدد من السكنات في ظل الطلبات المتزايدة بشكل كبير نتيجة النمو الديمغرافي وتسارع وتيرة التحضر وتضخم المدن، الامر الذي لا يخفى انعكاساته السلبية على أكثر من مستوى وخصوصا الاقتصادي والاجتماعي اللذان يؤثران على الجانب السياسي للبلاد، كما اتخذت السياسة السكنية الجزائرية بعد آخر حيث عرفت إصلاحات مست معظم القطاعات أهمها قطاع السكن وعلى هذا حاولت السلطات جاهدة لحل هذا المشكل وذلك بوضع مبادئ لسياستها السكنية، وقد عرفت معظم المدن الجزائرية الإصلاحات في قطاع السكن الذي ظهرت فيه عدة صيغ سكنية منها الاجتماعي، الترقوي العمومي والمدعم، البيع بالإيجار، كما أن هذه التحولات في الأنماط السكنية ارتبطت أساسا بدخل المواطن الجزائري سعيا نحو تحسين وتطوير السكن اخضاعه والشروط العلمية وهذه الأخيرة تتطلب تضافر جهود كل من الدولة والقطاع الخاص.

2. مختلف البرامج التي باشرت الجزائر تطبيقها للحد من ازمة السكن:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا على مجموعة من الصيغ السكنية وهذا كله من أجل الحد أو القضاء على الازمة الكبيرة التي واجهتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم بحيث حددت الدولة الشروط والكيفيات التي بموجبها يستطيع المواطن الحصول على سكن لائق يحفظ كرامته وهذه الصيغ هي: (مراكشي، 8 جانفي 2024)

–السكن العمومي الإيجاري – الاجتماعي SOCIAL

–السكن الريفي.

–السكن البيع بالإيجار AADL

–السكن الترقوي المدعم LPA أو LSP سابقا

–السكن الترقوي العمومي LPP

–السكن الترقوي الحر LPL

وحسب وزارة السكن والعمران والمدينة، فإن وتيرة الانجاز في القطاع تسير في "منحى تصاعدي"، على الرغم من الأزمات العديدة التي واجهته، خاصة بالنسبة للسكن الاجتماعي، الذي يكرس مساعي الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة، مثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954.

مرحلة ما قبل 1990:

المخطط الثلاثي: (1967–1973): حيث شرعت الجزائر، منذ سنة 1967، في اعتماد المخططات الثلاثية والرباعية، التي أسست لصيغة السكنات الاجتماعية، وقد تميزت هذه المرحلة بغياب الاهتمام بسالة السكن ضمن استراتيجيات الدولة الفتية. (أمين، جويلة 2017، صفحة 227)

المخطط الرباعي الأول (1970–1973): وقد تم في هذه الفترة انجاز 45000 وحدة سكنية حضرية مع إعطاء أولوية للمناطق الصناعية، إضافة إلى إرساء سياسة اجتماعية هادفة موجهة للتنمية الريفية.

المخطط الرباعي الثاني (1974–1977): ما يمكن ملاحظته في هذا المخطط التنموي هو الاستفاقة التدريجية لقطاع السكن حيث تم تخصيص 7.5 مليار دج من مجموع الاستثمارات والمقدرة ب: 121.1 مليار دج لإنجاز مشاريع سكنية. (أمين، جويلة 2017، صفحة 228)

المخطط الخماسي الاول (1980–1984): تم ادراج قضية السكن ضمن أولويات الدولة واهتماماتها الاقتصادية والاجتماعية، قدر حجم الاستثمار الموجه لقطاع السكن ب: 100.5 مليار دج.

المخطط الخماسي الثاني (1985–1989): لم تحمل هذه الفترة الكثير لقطاع السكن في الجزائر، حيث تفاقمت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية جراء انخفاض أسعار البترول، إضافة الى تراجع إيرادات الدولة بشكل ملحوظ. (بهلول، صفحة 137)

مرحلة ما بعد 1990: (الجزائرية، 2022)

هذا وتمكنت الحكومات المتعاقبة على قطاع السكن، من إنجاز 1 مليون و140 ألف وحدة سكنية في فترة التسعينات، وأطلق قطاع السكن بنهاية التسعينات جملة من الصيغ السكنية المتعددة: العمومي الايجاري والترقوي التساهمي والبيع بالإيجار، أو ما عرف ببرنامج "عدل1 " والذي سجل 55 ألف مكتتب، وتم تمويلها كليا من خزينة الدولة وسلمت بشكل كامل. (الموعد، 2024)

وعملت الدولة على تمكين مختلف الفئات الاجتماعية من الاستفادة من سكنات لائقة، على غرار طالبي السكن الاجتماعي وقاطني البناءات الفوضوية والهشة والعائلات المقيمة في العمارات المهددة بالانهيار أو في الأقبية أو الشقق الضيقة والأسطح، تحقيقا لمبدأ الانصاف في توزيع السكن وإعادة الاسكان.

وسمحت هذه العمليات التي مست عدة ولايات من الوطن بما يلي:

- استعادة الأوعية العقارية بعد ترحيل السكان واستغلالها في بناء مشاريع سكنية من مختلف الصيغ.
- التسجيل الالكتروني لبرنامج 575 ألف وحدة سكنية في إطار ما عرف ببرنامج "عدل2 " ما بين 2012 و2013، أين تمت "غربلة" الملفات باستعمال البطاقية الوطنية للسكن.
- إطلاق صيغة جديدة للسكن تمثلت في الترقوي العمومي سنة 2013، الذي يستهدف ذوي الدخل الميسور، ببرنامج يقدر ب 44 ألف وحدة سكنية.

انشاء المدن والمدن الجديدة: جسد القطاع سياسة إنشاء المدن الجديدة والاقطاب الحضرية للحفاظ على التوازن الاقليمي (القطب الحضري عين النحاس، المدن الجديدة بوينان وحاسي مسعود والمنيعة وبوغزول وسيدي عبد الله)، ما سمح باستقطاب حوالي 300 ألف ساكن، مع خلق فضاءات استثمارية بهذه الأقطاب. (مشري، 2018)

إذن فسياسة السكن في الجزائر اختلفت من مرحلة الى أخرى ومن حقبة الى أخرى، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر.

3. مرحلة اعداد مشروع ميزانية الدولة:

لقد عملت وزارة السكن والعمران والمدينة كغيرها من القطاعات الاخرى، على التأقلم مع المستجدات التي جاء بها القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، (18-15، 2018، صفحة م 48)، من خلال تقسيم محفظة الميزانية الخاصة بالقطاع وفقا للبرامج والبرامج الفرعية والانشطة الفرعية. (20-354المرسوم، 2020، صفحة م 08)

هذا وقد تم تقسيم محفظة البرامج لدى وزارة السكن والعران والمدينة الى خمسة (05) برامج تمثل: برنامج السكن وبرنامج العمران وبرنامج المدينة والمدن الجديدة، برنامج التجهيزات العمومية وبرنامج الإدارة العامة حسب متطلبات كل برنامج وفقا للشكل التالي:

شكل 01: " برنامج السكن وبرنامج العمران وبرنامج المدينة والمدن الجديدة "

المصدر: القانون 22-24، 2023، تقسيم محفظة البرامج

1.3 صدور قانون المالية: بعد صدور قانون المالية لسنة 2023 (القانون22-24، المتضمن قانون المالية لسنة 2023.، 2022)، والذي ورد فيه مايلي:

الجزء الثاني: ميزانية الدولة (القانون22-24، 2023، صفحة م 03)

الفصل الأول: الميزانية العامة حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية، مبلغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع

"يفتح بعنوان سنة 2023 قصد تمويل الأعباء النهائية للميزانية العامة للدولة بعنوان الوزارات والهيئات العمومية بموجب الجدول "ب " من هذا القانون:

-**سقف رخص الالتزام:** 13.604.704.313.000 دج، توزع حسب حافظات البرامج وحسب البرامج والتخصيصات.

-**سقف اعتمادات الدفع:** 13.786.828.387.000 دج، توزع حسب حافظات البرامج وحسب البرامج والتخصيصات."

وفي هذا إشارة الى الفلسفة الجديدة التي جاء بها القانون العضوي 18-15 والمتعلقة بميزانية مبنية على البرامج والنتائج.

الجدول 04:" الاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة وحسب البرامج "

محفظة البرامج/البرامج	رخص الالتزام (دج)	اعتمادات الدفع(دج)
السكن والعمران والمدينة	544.062.795.000	502.485.444.000
السكن	319.607.356.000	289.687.560.000
التعمير والتهيئة	90.198.988.000	83.435.888.000
المدن والمدن الجديدة	14.708.004.000	46.077.546.000
التجهيزات العمومية	97.815.390.000	60.993.390.000
الإدارة العامة	21.733.057.000	22.291.057.000

المصدر: قانون رقم 22-24، 2022، مادة 03

2.3 صدور مرسوم التوزيع: بعد صدور قانون المالية لسنة 2023 والذي يتم توزيع الاعتمادات المالية مجملا حسب البرامج، ثم بعدها يتم صدور مرسوم التوزيع (م ت 23-26، 2023) للاعتمادات من أجل التوزيع التفصيلي للاعتمادات المصوت عليها. حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة. توزع رخص الاعتماد المقدر مبلغها ب: 544.062.795.000دج، واعتمادات الدفع والمقدر مبلغها ب: 502.485.444.000دج المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة بموجب قانون المالية 2023 الموضوعة تحت تصرف وزير السكن والعمران والمدينة، طبقا للجدول الملحق:

الشكل 02:" توزيع رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان ميزانية الدولة، من قانون المالية لسنة 2023، الموضوعة تحت تصرف وزير السكن والعمران والمدينة"

بالمليون

عنوان البرنامج و البرنامج الفرعي	الباب 1 : نفقات المستخدمين		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح		الباب 3 : نفقات الاستثمار		الباب 4 : نفقات التحويل		المجموع	
	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
السكن	**0**	**0**	**87 560 000**	**87 560 000**	**99 919 796 000**	**70 000 000 000**	**219 600 000 000**	**219 600 000 000**	**319 607 356 000**	**289 687 560 000**
السكن العمومي الايجاري	0	0	25 854 000	25 854 000	99 919 796 000	70 000 000 000	0	0	99 945 650 000	70 025 854 000
إعانات للسكن	0	0	61 706 000	61 706 000	0	0	219 600 000 000	219 600 000 000	219 661 706 000	219 661 706 000
التعمير و التهيئة	**0**	**0**	**222 145 000**	**222 145 000**	**84 476 000 000**	**60 100 000 000**	**0**	**0**	**84 698 145 000**	**60 322 145 000**
التعمير	0	0	122 180 000	122 180 000	0	696 000 000			122 180 000	818 180 000
تهيئة العقار	0	0	99 965 000	99 965 000	84 476 000 000	59 404 000 000			84 575 965 000	59 503 965 000
المدن و المدن الجديدة	**0**	**0**	**4 545 000**	**4 545 000**	**16 610 354 000**	**33 683 233 000**	**220 000 000**	**220 000 000**	**16 834 899 000**	**33 907 778 000**
المدن و المدن الجديدة	0	0	4 545 000	4 545 000	16 610 354 000	33 683 233 000	220 000 000	220 000 000	16 834 899 000	33 907 778 000
التجهيزات العمومية	**0**	**0**	**178 345 000**	**178 345 000**	**260 906 665 000**	**126 655 000 000**	**0**	**0**	**261 085 010 000**	**126 833 345 000**
التجهيزات العمومية التربية و التكوين	0	0	62 421 000	62 421 000	66 925 083 000	19 955 000 000	0	0	66 987 504 000	20 017 421 000
التجهيزات العمومية للأمن و الصحة	0	0	62 421 000	62 421 000	19 054 582 000	5 700 000 000	0	0	19 117 003 000	5 762 421 000
تجهيزات عمومية أخرى	0	0	53 503 000	53 503 000	174 927 000 000	101 000 000 000	0	0	174 980 503 000	101 053 503 000
الإدارة العامة	**21 150 247 000**	**21 150 247 000**	**223 310 000**	**223 310 000**	**4 000 000**	**562 000 000**	**355 500 000**	**355 500 000**	**21 733 057 000**	**22 291 057 000**
تسيير الوزارة	0	**0**	187 241 000	187 241 000	4 000 000	400 000 000	0	0	191 241 000	587 241 000
الدعم الإداري	21 150 247 000	**21 150 247 000**	36 069 000	36 069 000	0	162 000 000	355 500 000	355 500 000	21 541 816 000	21 703 816 000
مجموع الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف وزير السكن والعمران والمدينة	**21 150 247 000**	**21 150 247 000**	**715 905 000**	**715 905 000**	**461 916 815 000**	**291 000 233 000**	**220 175 500 000**	**220 175 500 000**	**703 958 467 000**	**533 041 885 000**

المصدر: مرسوم تنفيذي 23-26، 2023، مادة 01

3.3 إعداد وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات الميزانيتية من قبل مسؤولي البرامج ومسؤولي الأنشطة: DPICA

نأخذ كعينة من هذا الجدول البرنامج الثالث: المدن والمدن الجديدة، الباب 01 والباب 02:

الجدول 05: " وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات الميزانيتية من قبل مسؤولي البرامج ومسؤولي الأنشطة "

عنوان البرنامج و البرنامج الفرعي	الباب 1 : نفقات المستخدمين		الباب 2 : نفقات تسيير المصالح	
	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
برنامج 03: المدن و المدن الجديدة	0	0	4 545 000	4 545 000
برنامج فرعي: المدن و المدن الجديدة	0	0	4 545 000	4 545 000
النشاط المركزي: المدن و المدن الجديدة	0	0	4 545 000	4 545 000
الإدارة العامة	21 150 247 000	21 150 247 000	223 310 000	223 310 000
تسيير الوزارة	0	0	187 241 000	187 241 000
النشاط المركزي: التسيير الحالي للمصلحة	0	0	187 241 000	187 241 000
الدعم الإداري	21 150 247 000	21 150 247 000	36 069 000	36 069 000
النشاط المركزي: التسيير الحالي للمصلحة	1 805 178 000	1 805 178 000	36 069 000	36 069 000
النشاط غير الممركز	19 345 069 000	19 345 069 000	0	0

المصدر: وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات الميزانيتية لوزارة السكن حسب النشاط، 2023، ص 23

نستنتج من هذا الجدول ما يلي:

-أن تقسيم أعباء ميزانية الدولة للبرامج كان حسب التصنيفين الأولين فقط، أي بحسب: التقسيم العمودي حسب النشاط (البرنامج والبرنامج الفرعي) والتقسيم الافقي حسب الطبيعة الاقتصادية (العنوان 01 نفقات المستخدمين، العنوان 02 نفقات التسيير، العنوان 03 نفقات الاستثمار العنوان 04 نفقات التحويل)، هذا مع اهمال التقسيمين الأخيرين وهو التقسيم حسب الوظائف الكبرى للدولة والتقسيم حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد وتنفيذ الميزانية.

-ان العنوان 01 والمتمثل في نفقات المستخدمين لم يتم توزيع الاعتمادات الخاصة به الا في البرنامج 05 والمتمثل في الإدارة العامة، وهذا يدل على عدم الاستقلالية التامة لكل برنامج على حدا، حيث ان باقي البرامج تبقى تابعة لبرنامج الإدارة فيما يخص الأجور والرواتب وهذا يؤثر على الهدف العام لميزانية البرامج وهو تحديد المسؤولية لكل برنامج على حدا بناء على الوسائل المتاحة.

-نلاحظ أيضا ان تقسيم البرنامج ليس على أساس المهمة والهدف بل على أساس الهيكل التنظيمي للقطاع، وهذا يدل على عدم وضوح الأهداف بدقة، مما يؤثر على تحديد المسؤوليات.

-ان عقد النجاعة أو ما يعرف بعقد الاداء والاعمال لم يشرع العمل به في السنة الأولى من تنفيذ ميزانية البرامج، وهذا يؤدي الى قصور الهدف الرئيسي لهذا التغيير والتسيير المبني على الأهداف والنتائج.

-عدم ادراج ميزانيات المؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية للصحة والمؤسسات العمومية المماثلة في ميزانية البرامج لسنة 2023.

الخاتمة:

لقد استحدث أحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 نمط جديد للتسيير، مبني على تسيير ميزانياتي يعتمد على النتائج وضمن منظور متعدد السنوات في اعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، من خلال التوجه إلى التسيير الديناميكي الذي يرتكز على أساس عصرنة التسيير العمومي وفقا لمفاهيم الأداء وقياس النتائج والمسائلة، ومن ثم تحسين كفاءة وفعالية الميزانية العمومية في مرحلة الاعداد والتنفيذ.

وقد توصلنا في هذه الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

-أن تطبيق ميزانية البرامج والاهداف المبنية على أساس النتائج يتطلب توفر مهارات وخبرات ذات مستوى عال، إضافة الى ضرورة توفير واستعمال التكنولوجيات الحديثة في الإدارات العمومية.

-أن تبني معايير ومؤشرات الأداء في القطاع العام يسمح بتعزيز درجة الشفافية والموثوقية والموضوعية في اعداد القوائم المالية وتقييم أداء الوحدات الحكومية.

-فلسفة التسيير التي جاء بها القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المبنية على التسيير بالأهداف تهدف لإصلاح التسيير المالي العمومي وذلك من خلال الالتزام بتحسين فعالية وكفاءة الميزانية وتحديد أكثر للمسؤولية.

كما خرجنا بمجموعة من الاقتراحات:

-عقد جلسات لكل الأطراف الفاعلة في دورة ميزانية البرامج مع مصالح وزارة المالية للتعريف بالصعوبات وابراز النقائص، ومن تم العمل على صياغة حلول مناسبة لها وموافقة للبيئة الجزائرية.

- اتخاذ جل الإجراءات التي من شأنها دعم الانتقال نحو المنهجية الجديدة لإدارة المالية العمومية، المرتكزة على منطق الأداء والنجاعة.

-ضرورة تفعيل أداة عقد النجاعة، بصفتها أداة للتقييم والرقابة، وكذا الإسراع في تحديد مؤشرات للأداء تكون قابلة للقياس وربط هذه المؤشرات بالأهداف، هذا تنفيذا لأحكام القانون 18-15.

-التركيز أكثر على التكوين عن بعد، لما له من مزايا كثيرة كربح للوقت وتقليل التكلفة والجهد.

- تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الأطراف المتدخلة في تنفيذ الميزانية ومسؤولي البرامج المختلفة بغرض تأهيل المورد البشري، الفاعل الأساسي في عملية التسيير الميزانياتي الجديد.

-إعداد نظام لمحاسبة التكاليف في الجهاز التنفيذي، وذلك عن طريق عمل دراسة موضوعية لتكاليف الأنشطة والوسائل.

-الإسراع في سن المراسيم التنفيذية والمناشير التوضيحية خاصة فيما يتعلق بقانون المحاسبة العمومية الجديد رقم 23-07، وقانون الصفقات العمومية 23-07.

-ضرورة مواكبة التغيرات التي مست تركيبة الميزانية من حيث إعداده وعرضها ومراقبة تنفيذها، وذلك بوضع القواعد والتنظيمات التي تحسن عرض ونشر الميزانية.

-ضرورة احداث نظام معلوماتي متطور ومتكامل يربط كافة الأطراف المعنية بميزانية البرامج، من خلال تنصيب برامج الإعلام الآلي العصرية والفعالة، وتطوير وتفعيل أنظمة الإعلام التي تسمح بتعزيز قدرات النظام الموازناتي.

إذن فمسار ميزانية البرامج التي جاء بها القانون العضوي 18-15 يقوم على النتائج والوضوح وتقييم النجاعة، ويهدف لتحسين التسيير وتكريس الشفافية من خلال تجسيد الانتقال النوعي في تسيير المالية العمومية، تحقيقا لأكبر قدر من الفعالية وإذكاء لروح الشفافية، فضلا عن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترشيد الوسائل والتحكم في وتيرة ومستوى النفقة.

قائمة المراجع:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 53، القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 42 من الجريدة الرسمية، ليوم 25 يونيو 2023، قانون رقم 23-07 المؤرخ في 21 جوان 2023 يتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 89 من الجريدة الرسمية، القانون 22-24 المؤرخ في 25 ديسمبر 2022 المتضمن قانون المالية لسنة 2023.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 01 من الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 23-26 المؤرخ في 02 جانفي 2023 المتضمن توزيع الاعتمادات لمحفظة وزاة السكن والعمران والمدينة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي 20-354 المؤرخ في 30نوفمبر 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء الدولة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي رقم 20-403 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020الذي يحدد شروط نضج وتسجيل البرامج.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يحدد كيفيات تصميم واعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، الجريدة الرسمية، عدد 73، المرسوم التنفيذي 20-404 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020 والمتعلق بكيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، منشور رقم 8162 مؤرخ في 02 نوفمبر 2022، المتعلق بالبرمجة الميزانياتية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، منشور رقم 9658 مؤرخ في 15 ديسمبر 2022، المتعلق بكيفيات ممارسة الرقابة الميزانياتية بعنوان نفقات ميزانية الدولة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، منشور رقم 7336 مؤرخ في 04 اكتوبر 2022 متعلق بالنشاط تقسيم عملي للبرنامج.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023، الملحق.
- جريدة الموعد اليومي، يومية وطنية اخبارية، مشاريع كبرى شهدتها الجزائر خلال 61 سنة ملامح ''الجزائر الجديدة'' تتجلى، بتاريخ 08.05.2024 الساعة 18:00، https://elmaouid.dz .

- حيرش فايزة، (سبتمبر2020)، "موازنة والبرامج والأداء كأسلوب لعصرنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون 18-15"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 08.
- صابر عيشور(2022)، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر من خلال القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، أيام تكوينية خاصة بالإصلاح الميزانياتي، يومي 09 و10نوفمبر 2022، وزارة المالية، المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر.
- هيشور محمد لمين، (2017)، قراءة سوسيولوجية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
- مسعد هند، مخلوف وسام، (2002)، إشكالية السكن الفوضوي بمدينة عنابة، مشروع لنيل مهندس في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة.
- موقع الانترنت، السياسة السكنية في الجزائر ما بين الواقع والطموح، ايمان مكيداش، بتاريخ نوفمبر 2022، https://almostathmir.dz.
- موقع الانترنت، في انتظار "عدل 3"... تعرف على أنواع الصيغ السكنية المتاحة في الجزائر وكيفية الاستفادة منها، رادية مراكشي، بتاريخ 8 جانفي 2024، https://elikaaonline.com.
- موقع الانترنت، قطاع السكن يواصل رفع تحدي التشييد والبناء بعد 60 سنة من الاستقلال، وكالة الانباء الجزائرية، بتاريخ 09 أكتوبر 20222، سا 12:59، https://www.aps.dz/ar/economie
- Glossaire propre à la LOLF،(2021), Ministre des finances ،direction générale du budget ،Juin.
- Ministere des finances ،direction generale du budget, thème: préparation du budget de l' état dans le cadre de la lolf, formation de formateurs isgp, septembre 2022.